المدى http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2229) السنة التاسعة - الاثنين (22) آب 2011

دولة القانون: مجلس علاوي يصادر القضاء

شهيد المحراب: قادة الكتل أرغمونا على التصويت لمجلس "السياسات"

□ بغداد / المدى

كشف نائب عن تيار شهيد المحراب أن الكتل السياسية كانت مرغمة على القبول بالمجلس الوطني للسياسات العليا لأنه رغبة القادة، ولا يمثل وجهة نظر النواب الذين يرفضون استحداث مناصب تنتفي الحاجة لها، شدد ائتلاف دولة القانون على أن تصويت نوابه المبدئي لصالحه، لا يعني الموافقة عليه، كاشفا عن أن بعض بنوده تتعارض مع صلاحيات القضاء وما اعتبره نواب في الائتلاف أمرا في غاية الخطورة.

تيار شهيد المحراب والذي كان من اكبر الداعمين لعلاوي في تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا، يقر اليوم بعدم الحاجة له، وان اغلب نوابه صوتوا عليه مجبرين لا مخيرين.

وقال النائب عن التيار محمد البياتي "قبل أي تصويت على مسألة حاسمة تدور فيها خلاف كبير بين الفرقاء، يجتمع رئيس البرلمان مع رؤساء الكتل السياسية الـ ١٢ للاتفاق على تمرير الأمر من عدمه وفي جلسة التصويت، يكون موقف أعضاء الكتل شبيه لقادتهم".

وشدد البياتي على أن اغلب النواب غير مقتنعين بالتصويت على مجلس السياسات، بما في ذلك ائتلاف العراقية والتي تؤكد بعض قياداتها على عدم اعتماده في الدورات المقبلة. وتابع في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس، "أعضاء البرلمان يخشون على مستقبلهم السياسي حين صوتوا على مجلس السياسات، فإذا ما خالفوا آراء كتلهم، يجدون أنفسهم مبتعدين عن المقعد النيابي او التنفيذي في الدورات المقبلة، لان الذي يرشح الأسماء كما هو معمول في النظام الانتخابي هو رئيس الكتلة الانتخابية". وفي غضون ذلك، ذكر نائب عن ائتلاف العراقية فضل عدم الكشف عن اسمه في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "أن إياد علاوي يبغي من هذا المنصب الوصول إلى مستوى رئيس الوزراء من خلال الراتب والحمايات وبعض الصلاحيات والمستشارين"، مبينا "كان في بادئ الأمر يشترط على الكتل أن يرشح إلى رئاسة الحكومة ولكن بعد فشله اقتنع بالمقترح المقدم الذي يعطيه امتيازات كبيرة توازي ما يحصل عليه المالكي".

من جانبه، يرى النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محمود عثمان "أن النواب حين وافقوا مبدئيا على المجلس الوطني للسياسات العليا حاولوا التوفيق ما بين آرائهم الشخصية وما تريده منهم كتلهم"، موضحا في تصريح لـ"المدى" أمس "لا يمكن التعميم على كل النواب بأنهم يتبعون آراء قادة الكتل السياسية فهناك من صوت بمحض إرادته عليه وهناك من امتنع، فالأمر متروك وبالدرجة الأساس إلى شخصية النائب ومدى قناعته بهذا المجلس من عدمها".

وفي سياق متصل، أوضح النائب عن ائتلاف دولة القانون إبراهيم الركابي في حديثه لـ"المدى" أمس "لا يمكن تمرير أي قانون يتنافى مع الدستور، وان كان الأمر مرتبط بقادة الكتل السياسية فهذه مهمة السلطة التشريعية بالبحث عن المخالفات الدستورية للقانون"، منوها إلى "أنني أصوت مبدئيا على طرح القانون للمناقشة ولكن هذا لا يعني موافقتي عليه ولا يمكن لأحد أن يجبرني على تمريره بصورة كاملة، توجد الكثير من المطبات الدستورية التي ينطوي عليها المشروع، تجب معالجتها قبل طرحه للتصويت، خصوصا وان بعض فقراته تتقاطع مع القضاء وهذا يدل على خطورته".

إلى ذلك، قال القيادي في التيار الصدري عبد الجواد العيساوي "إن تشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية يمثل خطوة صحيحة وايجابية في طريق بناء الدولة العراقية. وبين العيساوي أن "بناء الدولة يحتاج إلى مؤسسة تعنى بالتخطيط للاستراتيجيات العليا للبلاد في المجالات المختلفة وحل المشكلات الرئيسة التي تعيق التحول الديمقراطي، باعتبار المجلس له قرار في السلطة التنفيذية والتشريعية بما لا يخالف أحكام ومواد الدستور".

وأضاف "أنا أرى انه لا داعي لتخوف بعض الكتل السياسية من تشكيل المجلس وعليهم مغادرة روحية المؤامرة والانتقال إلى مرحلة المكاشفة الوطنية الصادقة بما يخدم ازدهار وتقدم العراق".

وأشار العيساوي إلى أن: "العملية السياسية بحاجة الآن إلى اتفاق واضح مبني على أسس وطنية يتبنى آليات الإصلاح السياسي المستقبلي".

الصدريون: طهران ليست وحدها تقطع المياه

العلاقات الخارجية تطالب باللجوء إلى الأمم المتحدة لوقف الانتهاكات الإيرانية

□ بغداد / المدى

دعت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، الحكومة العراقية باتخاذ قرار حازم إزاء التسريبات التي تحدثت عن محاولة إيران قطع جميع مياه الأنهر التي تؤدي إلى العراق، يأتي ذلك في وقت انتقد تيار الأحرار أطرافا سياسية لم تسمها بمحاولة استغلال ملف المياه مع إيران لتحقيق أغراض سياسية. وقال عضو اللجنة، النائب عن التحالف الوطني، رافع عبد الجبار "إن الجوار وبما فيهم إيران لم تجد معها النقاشات والحوارات الثنائية"، مطالبا الحكومة العراقية وفي حال حدوث أية مشكلة مع دول الجوار اللجوء مباشرة إلى الأمم المتحدة حتى يكون لبغداد موقف حازم إزاء النظر للعراق على انه ضعيف.عبد الجبار وفي حديثه لـ"المدى" يلفت إلى أن الكتل السياسية تتعامل بازدواجية مع اعتداءات الجوار، موضحا أن "التحالف الوطني يرتبط بعلاقات جيدة مع إيران يحاول في الكثير من الأحيان الابتعاد عن تشنيج الشارع تجاه هذه الدولة، وكذلك الحال بالنسبة للسعودية والتي يتخذ ائتلاف العراقية الموقف ذاته"، مستدركا "علينا في هذه المرحلة تغليب المصلحة العامة والبحث عن الحلول لمشاكل الشعب".

وكانت تقارير صحفية قد تحدثت عن أن لجنة ترسيم الحدود مع إيران كشفت عن عزم طهران غلق منابع جميع الأنهار المتوجهة إلى العراق لتدارك أزمة حادة تعانيها في المياه لما تعانيه من أزمة حادة بالمياه حسب زعمه.

ويؤكد القيادي في التحالف الوطني على عدم قانونية قطع أي دولة للمياه الإقليمية مع الدولة المشاطئة لها دون اخذ وجهة نظرها. وما على العراق في هذه الحالة إلا الورقة الاقتصادية والتجارية للضغط على الجانب الإيراني، خصوصا بعد أن وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين لأكثر من عشرة مليارات دولار هذا العام منوها بأن استعمال هذه الورقة يتطلب قرارا سياسيا وان اللجان الفنية لا تستطيع التدخل بهذا الموضوع. عضو لجنة العلاقات الخارجية، يقول "علينا أن نتخذ قرار اقتصاديا مهما بمنع استيراد البضائع من إيران حتى تتفهم الأخيرة أهمية العراق وتمتنع عن التجاوز عليه".

وكانت إيران قد قطعت في وقت سابق مياه الوند فقد أكد نائب رئيس مجلس محافظة ديالى العراقية عامر ثامر، أن الخسائر المادية نتيجة قطع إيران مياه نهر الوند عن العراق، تجاوزت ٣ بلايين دولار. ولفت إلى أن الكارثة ستحل بشكل اكبر في حال قرر الإيرانيون قطع مشروع ماء صغير، الذي يعد حاليا المصدر الوحيد لسكان مدن ديالى المحاذية لإيران». وحذّر من عملية «نزوح جماعية ستشهدها المحافظة بسبب نقص المياه".

بالمقابل، فأن تيار الأحرار الصدري يدعو الكتل السياسية إلى اخذ موقف موحد تجاه السياسات المائية لجميع دول الجوار وعدم التركيز على الجانب الإيراني فحسب.

وقالت النائبة عن التيار أسماء الموسوي في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "إن أزمة المياه تحتاج إلى قرار سياسي عراقي موحد تجاه جميع دول الجوار، وان مناقشة البرلمان قطع مياه الوند دون النظر إلى سياسة تركيا المائية تجاه العراق أمر يثير الريبة والشك"، موضحا "أن إيران من حقها أن تواجه أزمتها المائية بكافة الأساليب التي من شأنها معالجة المشكلة، وعلينا كعراقيين استغلال العلاقات الدبلوماسية الجيدة مع إيران حتى لا نتأثر بالأزمة والابتعاد عن التصريحات النارية كافة التي من شأنها تعكير جو العلاقات. بين الطرفين.

واتهمت النائبة الصدرية رئاسة البرلمان بأنها تمتنع عن مناقشة مشاكل المياه مع باقي دول الجوار والأراضي القاحلة التي خلفاها القطع التركي للمياه على العراق، ناقلا عن متخصصين قولهم "إن المياه التي تأتي من إيران تعد جزءا بسيطا ليس ذا أهمية مقارنة مع تلك التي تأتي من تركيا".

يذكر أن إيران أقدمت على قطع المياه عن أكثر من ٤٥ رافدا وجدولا موسميا كانت تغذي الأنهر والأهوار في العراق أهمها نهر الكرخة والكارون والطيب والوند وآخر تلك الأنهر التي قطعت خلال الأيام الماضية نهر هوشياري ضمن محافظة السليمانية.

كتابة على الحيطان

رسالة منسقي الثورة السورية للعراقيين

■ عامر القيسي

شباب الثورة في سوريا يتطلعون اليوم إلى موقف تأريخي من الطبقة السياسية الحاكمة عندنا، وهم يراقبون بعناية مواقف هذه الطبقة التي مازالت مترددة في اتخاذ موقف واضح وصريح للوقوف إلى جانب الشعب السوري وهو يتحدى البعث الحاكم بكل جبروته وآلة عنفه وقسوته وشبيحته.

والمفترض من السياسيين العراقيين أن تكون مواقفهم طليعية في دعم شعب عانى من البعث أكثر من أربعة عقود كما عانينا منه تماما على يد صدام وفدائيوه. رسالة شباب الثورة السورية واضحة وهي تتحدث عن المستقبل، لان قضية رحيل الأسد الابن أصبحت مكفولة وليس أمام ولايته إلا قضية وقت ليس إلا. وانتصار الثورة هو دعم للتغيير في العراق وليس تفتيتا للمنطقة، وانتصارهم في كنس هذه النفايات من طريق تقدم الشعوب، سيفتح أمامنا طريقا أسهل وأقل تضحيات لبناء العراق الجديد، ويضع بين يدي طبقتنا السياسية أوراقا من ذهب للتخلص من كل أشكال الضغط الإقليمي على القرار السياسي بما في ذلك الضغط الأميركي. إنها فرصة تاريخية ضيقة الزمن لكي تعيد القوى السياسية لدينا حساباتها مما يجري في الساحة السورية التي لم تعد سورية في اضعف التحليلات وأكثرها سذاجة وسطحية، والعراق تحديدا من سيكون المعني الأول بالتغيير القادم في سوريا والأسباب عديدة وواقعية ومعروفة إلا للذي يحسب ما يجري في المنطقة حسابا بعيدا عن مصالح العراق الوطنية.

شماعات الإخوان والسلفيات والقاعدة، نسفتها تجارب مصر وتونس في ثورة شعبيهما، ففي مصر، الإخوان يحاولون إرسال رسائل للمصريين والمجتمع الإقليمي والدولي أنهم غير إخوان الأمس من خلال مواقفهم السياسية إزاء الانتخابات والترشيح للرئاسة، والتيار السلفي في تونس يحاول أن يحشر نفسه حشرا في المعادلات السياسية فيما تتضح صورة الثورة المسلحة الليبية، ربما يكون القذافي قد سقط أثناء كتابة هذا العمود فالثوار يدخلون طرابلس العاصمة من أكثر من مكان، وقواها بما في ذلك القوى الإسلامية المنخرطة في جو المعارضة الوطنية الشعبية. الشماعات التي نخاف منها في سوريا سبق ان خافت الحكومة منها في ساحة التحرير واتضح فيما بعد أنها مجموعة من الأوهام لسياسيين لا يريدون أن يشموا رياح التغيير!!

لاشيء يخيفنا من التغيير القادم في سوريا غير قصر النظر السياسي والحسابات المبنية على اعتبارات، إلى حد ما طائفية، ومخاوف لا علاقة لها بالواقع السياسي ومعطياته. هذا الخوف الوهمي الذي جعلنا حتى الآن في آخر ركب الدول والشعوب التي حسمت أمرها واتخذت مواقف واضحة من التغييرات في المنطقة.

لنسأل أنفسنا فقط من الذي يخاف من التغيير في سوريا، ومن هي القوى التي تدعم سلطة الأسد البعثية ومن القوى التي تقف مع الشعب السوري وهو يواجه سلطة الموت بشعارات "سلمية سلمية" و "الشعب يريد إسقاط النظام". المنطقي والصحيح والسليم والوطني هو أن نكون سبّاقين في اتخاذ مواقف التأييد للشعوب المنتفضة على دكتاتورياتها، لأننا الشعب الوحيد في المنطقة الذي تعرض إلى عسف الدكتاتوريات ومقابرها الجماعية أكثر من أي شعب آخر، وهي الصفة التي "نتباهى" عادة في مجالسنا السياسية.

يا من تعتقدون ان سايكس بيكو قادمة إلى المنطقة، ويا من تفزعكم إسرائيل وهي المفزوعة من هذه التغييرات التي حصلت والتي ستحصل قريبا، ويا من تنتظرون وتخافون وتحسبون حتى أرنبة الأذن، اقرأوا رسالة ثوار سوريا جيدا وستعرفون أن المراهنة على الشعوب للسير إلى الأمام أفضل بكثير من المراهنة على أنظمة تدعم إحداها الأخرى لكي لا تقتلعها رياح التغيير في عصر الحرية هذا.

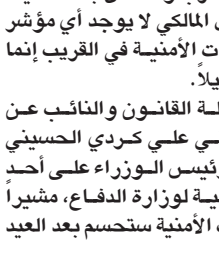

فكروا واتخذوا الموقف الوطني المطلوب قبل فوات الأوان!

أعلام

السنيد: يجب تغيير القيادات العسكرية

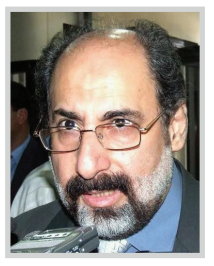

دعا رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية حسن السنيد رئيس الوزراء إلى تفعيل أوامر إلقاء القبض بحق اي مسؤول في الدولة مدنيا كان أو عسكريا وزيرا أو نائبا في مجلس النواب وفي أي مستوى حكومي ممن اتهمهم القضاء بالإرهاب أو بالفساد. وقال: "إذا أردنا إصلاحا سياسيا وإداريا فعلى الجميع أن يدرك انه ليست هناك أية حصانة لأي مسؤول في الدولة مهما بلغ مستواه ودرجته الوظيفية إلا ما اقره الدستور". وطالب بتغيير القيادات العسكرية كقادة العمليات والفرق من اجل تغيير الخطط الأمنية ومواجهة الأعمال الإرهابية وفرض الاستقرار.

الجعفري: الترشيق الوزاري ثورة متحضرة

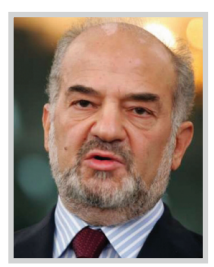

أكد رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري أن الترشيق الوزاري الذي قام به رئيس الوزراء جاء جزءا من ثورة متحضرة وليست ثورة عنفية.

وأشار الجعفري أمس إلى أن الترشيق تحقق بعد استجابة الأطراف السياسية لوعي الشعب الذي لم يعد يحضر حضورا موسميا للانتخابات فقط وإنما يحضر حضورا متواصلا ومتواكبا وميدانيا في أيام الجمع وما شاكل ذلك، موضحا أنه لم يتآمر أحد على الإخوة الذين سموا وزرائهم بوزارات دولة وإنما فرضت هذه الحالة الجديدة مناخا سياسيا إيجابيا جرى الترشيق به للقضاء على حالة التضخم الوزاري.

طيفور: قصف كردستان انتهاك للمواثيق الدولية

طالب النائب الثاني لرئيس مجلس النواب عارف طيفور الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمؤتمر الإسلامي والمجتمع الدولي بالتدخل لإنهاء القصف التركي والإيراني على إقليم كردستان". وقال "ندين بشدة القصف التركي بالطائرات الحربية للمناطق الحدودية والقرى الآمنة في إقليم كردستان العراق ونعرب عن أسفنا الشديد لهذه التجاوزات والخروقات وعدم احترام السيادة والمعاهدات والمواثيق الدولية". وأضاف طيفور أنّ "تلك الاعتداءات السافرة من دول الجوار لا تصب في مصلحة العراق ومحيطه الخارجي إذ أن العمليات العسكرية أدت إلى أضرار كبيرة وتدهور الأوضاع ونزوح الأهالي في مناطق قنديل وسيدكان وقسري ومناطق أخرى".

تسمية الوزارات الأمنية بعد العيد

الوطني يحرج المالكي: اجتماع مهم لحسم منصب الداخلية

□ بغداد / المدى

أعلن نائب عن التحالف الوطني عن وجود نية من اجل عقد اجتماع للضغط على رئيس الوزراء نوري المالكي لاختيار وزير الداخلية، وقال النائب حاكم الزاملي في تصريح صحفي أمس الأحد انه "في حال لم يحسم ملف وزارة الداخلية سيسعى التحالف إلى عقد اجتماع للضغط على رئيس الوزراء نوري المالكي لحسم هذا الملف".

وأضاف الزاملي أن "وزارة الداخلية فيها الكثير من الخروقات منها قضايا فساد"، مشيرا إلى انه "من المفترض أن يكون هنالك وزير مهني وغير منتم إلى حزب لقيادة وزارة الداخلية".

وأضاف "حتى الآن لم يحسم هذا الملف بالنسبة للداخلية والدفاع والأمن الوطني، والقائمة العراقية قدمت بعض الأسماء وعرضتها على رئيس الجمهورية كان يفترض ان تقدم إلى رئيس الوزراء لكي يتم حسمها".

وأوضح الزاملي وهو عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب أن "ملف الوزارات الأمنية أصبح ملفاً للتفاوض والتداعيات والكثير من التجاذبات السياسية"، منوها إلى "أننا مقبلون على الشهر التاسع ولم يحسم هذا الملف وهناك تداعيات كبيرة في الأمن، وخروقات كثيرة شهدها العراق فكان من المفترض حسم ملف الداخلية قبل جميع الملفات وقبل أن تحسم ملفات وزارات الدولة".

وبين انه "تم حسم جزء من هذه القضية وهو ترشيح سعدون الدليمي لوزارة الدفاع بالوكالة لكن هذا لا يعتبر حلا، بل ازداد في تعقيد الأمور لأنه لم يحسم ملف وزارة الداخلية وهي تعتبر وزارة مهمة ولم يحسم أمرها بالنسبة للتحالف الوطني حيث كان المرشح توفيق الياسري".

وأشار الزاملي إلى انه "حتى الآن لم يتم رفض أو قبول المرشح توفيق الياسري، وكان يفترض حسم هذا الملف عندما تم توكيل سعدون الدليمي لوزارة الدفاع".

ورد ائتلاف دولة القانون، على هذه التصريحات بتأكيده أن رئيس العراقية نوري المالكي سيبعث بأسماء مرشحي حقيبتي الداخلية والدفاع إلى مجلس النواب بعد انتهاء عطلة العيد للتصويت عليها.

وقال النائب سلام المالكي إن "رئيس الحكومة نوري المالكي جاد في حسم موضوع الوزارات الأمنية وتسمية المرشحين لها"، مشيرا إلى أن "المالكي سيبعث بأسماء المرشحين إلى مجلس النواب بعد انتهاء عطلة عيد الفطر".

وأوضح سلام المالكي أن "الأسماء التي سيبعثها المالكي إلى مجلس النواب تم دراستها ودراسة سيرها الذاتية، مبينا أن "اختيار الأسماء جاء وفق ضوابط مهنية وشروط متفق عليها بين الكتل السياسية".

وفي غضون ذلك، نقلت وكالة الصحافة المستقلة للأنباء عن مصدر من داخل التحالف الوطني تأكيده نية التحالف طرح مرشح رابع لحقيبة وزارة الداخلية هو السيد رعد مولود مخلص.

وأضاف المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه "مخلص سيكون المرشح الرابع للتحالف إضافة إلى الأسماء الثلاثة وهم قائد عمليات الفرات الأوسط الفريق الركن عثمان الغانمي وقائد الشرطة الاتحادية اللواء الركن حسين العوادي ومرشح ثالث هو اللواء العسكري مظهر المولى".

وبين المصدر أن مخلص يتمتع بدعم من معظم مكونات التحالف الوطني ومن المتوقع أن يعلن التحالف الوطني رسميا عن ترشيح مخلص خلال الساعات القليلة المقبلة.

وأشار إلى إن ترشيح التحالف الوطني، رعد مولود مخلص، لحقيبة الداخلية بمثابة رد صريح للقائمة العراقية على ترشيحها جواد البولاني لحقيبة الدفاع التي تخص مكونا معينا.

ويذكر أن مخلص والبولاني قد خاضا انتخابات مجلس النواب الأخيرة بقائمة انتخابية واحدة وهي ائتلاف وحدة العراق. وكانت القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي اعتبرت أن تسمية وزير للدفاع من خارجها بالوكالة يدل على استمرار النهج "المتفرد والخطر"، والذي يتحمل المالكي وحده تداعياته، وسيؤدي إن استمر، إلى الإضرار الحقيقي بمسار البلد نحو الديمقراطية الناجزة، والى خلق احتقانات في ظل اختراقات أمنية مخيفة و"إرهاب يزهق أرواح الأبرياء".

النائب عن العراقية قيس الشذر استبعد أن يتم حسم الوزارات الأمنية بعد العيد، مشيرا إلى أنها ستأخذ وقتا أطول خاصة بعد تكليف الدليمي.

ونقلت الوكالة الإخبارية للأنباء عن الشذر قوله أمس الأحد: "إن تكليف الدليمي لوزارة الدفاع بالوكالة مخالف لاتفاقات أربيل، وكان من المفترض على رئيس الوزراء أن يختار أحد مرشحي القائمة العراقية".

وأوضح، كان من المؤمل أن يتم حسم هذا الموضوع في أقرب وقت لكن بعد تكليف الدليمي من قبل المالكي لا يوجد أي مؤشر لحسم الوزارات الأمنية في القريب إنما ستأخذ وقتاً طويلاً.

وكان عضو دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني علي كردي الحسيني رجح موافقة رئيس الوزراء على أحد مرشحي العراقية لوزارة الدفاع، مشيراً إلى أن الوزارات الأمنية ستحسم بعد العيد مباشرة.

وقال الحسيني في تصريحات سابقة إن الأسماء التي قدمتها القائمة العراقية الآن قيد المناقشة وسيقوم رئيس الوزراء نوري المالكي بدراسة خلفيات هؤلاء الأسماء لاختيار الشخصية الوطنية التي تستطيع مسك الملف الأمني".

وأضاف أن وزارة الداخلية لـلآن لم يتم ترشيح شخصية لتوليها بصورة رسمية وإنما جميع الاسماء لا تزال قيد المناقشة داخل التحالف الوطني، وفي الأيام القليلة سيتم الاتفاق على اسم ويتم إرساله إلى رئيس الوزراء.